المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: التنمية المستدامة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان
اسم الكاتب: أ.م.د. حسيب عارف العبيدي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1913
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 02:38 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التنمية المستدامة بين الديمقراطية وحقوق الانسان

الاستاذ المساعد الدكتور

حسيب عارف العبيدي

كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية

المقدمة

لقد افتتح القرن الحادي والعشرين بإعلان لم يسبق له مثيل عن تضامن وتصميم لتخليص العالم من الفاقة وما يترتب عليها من تدني في مستويات الأداء الحكومي والتنموي والاجتماعي. فاعلان الأمم المتحدة للألفية الجديدة، الصادر عام ٢٠٠٠ والمتبني في أكبر تجمع لرؤساء الدول، الزم البلدان الغنية والفقيرة ببذل كل ما تستطيعه لاستئصال الفقر وتعزيز مبادئ الكرامة والمساواة الإنسانية وتحقيق السلام والديمقراطية والاستدامة البيئية. وكان وعد قادة العالم العمل معاً على تحقيق الأهداف الملموسة للدفع قدماً بالتنمية وتخفيض الفقر بحلول عام ٢٠١٥ أو قبل ذلك.وتنحصر اهداف التنمية للألفية وغاياتها في الآتي:

الهدف **الأول:** استئصال الفقر والجوع الشديدين.

الهدف **الثاني:** تحقيق التعليم الابتدائي الشامل.

الهدف **الثالث:** الحض على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء.

الهدف **الرابع:** تخفيض نسبة وفيات الأطفال.

الهدف **الخامس:** تحسين الصحة الأمومية.

الهدف **السادس:** مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب.

الهدف **السابع:** ضمان الاستدامة البيئية. دمج مبادئ التنمية المستدامه في سياسات البلد وبرامجه.

الهدف **الثامن:** تطوير شراكه عالمية شاملة للتنمية.

إن العمل على تحقيق هذه الأهداف مرتبط بسياسات الدول الموقعة على الإعلان والإجراءات التي تقوم بها الدول الغنية لتخفيض الديون وزيادة المساعدات

للبلدان الفقيرة والتبادل التجاري معها ونقل التقانات إليها. وقد وضع إطار لهذه الشراكة بين البلدان الغنية والفقيرة في ((إجماع مونتيراي)) في آذار ٢٠٠٢/ وأعيد التأكيد عليه في القمة العالمية للتنمية المستدامه التي انعقدت في جنوب أفريقيا/ جوهانسبرغ في أيلول ٢٠٠٢/ وفي خطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

وقد حشدت دول العالم دعماً لشراكه دولية من أجل تحقيق تلك الأهداف، لكن شهد العالم سنة ٢٠٠٣/ نزاعاً أعنف من ذي قبل، مصحوباً بتصاعد التوتر العالمي والخوف من الإرهاب، حتى ذهب البعض الى اعطاء الأولوية لمكافحة الإرهاب وتحقيق مستوى معين من الأمن قياساً بالفقر وكيفية القضاء عليه، لكن يمكن القول أن الحاجة إلى استئصال الفقر لا تتنافى مع الحاجة إلى جعل العالم أكثر أمناً، بل على العكس من ذلك، إذ يجب أن يسهم القضاء على الفقر في الوصول إلى عالم أكثر أمناً. وهذه الرؤية تنسجم مع رؤية إعلان الألفية ذو الثمانية أهداف المشار إليه سابقاً. إن تحقيق الأهداف الثمانية يتطلب إدراك ومعرفة أسباب فشل التنمية لان ذلك أحد الأسباب الرئيسية للفقر، وقد يعود الأمر إلى أن المناظرات بشأن التنمية قد تركزت على ثلاث مجموعات من المسائل، الأولى الحاجة إلى إجراء إصلاحات اقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الشامل. والثانية هي الحاجة إلى مؤسسات قوية وحكم صالح لغرض سيادة القانون والسيطرة على الفساد. والثالثة هي الحاجة إلى العدالة الاجتماعية واشراك الناس في اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم وعلى مجتمعاتهم ودولهم، وهذه المسائل كلها حاسمة في التنمية البشرية المستدامه لكن القيود البنيوية قد تؤثر على استدامة التنمية الشاملة وتقييد النمو الاقتصادي والتنمية البشرية. إن المطلوب لتحقيق التنمية المستدامه أن يكون هناك دور مهم تقوم به منظمات المجتمع المدني في المساعدة على تحقيق التقدم نحو هذه الأهداف ومراقبته، لكن الاهداف تتطلب أيضاً دولاً قادرة وفعاله تستطيع الوفاء بالتزامات التنمية. كما تتطلب تعبئة شعبية لاستدامة الإرادة السياسية من أجل تحقيقها. وتستلزم هذه التعبئة الشعبية ثقافات سياسية تشاركية مفتوحة ، تضع الإصلاحات السياسية، شأنها شأن لامركزية الميزانيات والمسؤوليات في تقديم الخدمات الأساسية، صنع القرار في موقع أكثر قرباً من الشعب وتعزز الضغط الشعبي لتحقيق الأهداف. وقد حققت اللامركزية تحسينات هامة حيثما نجحت، كما في البرازيل والأردن .. كما وردت في تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٣/ لكن التقرير لم يعط ذلك الاهتمام للتجربة الشعبية في الجماهيرية الليبية، تجربة اللجان والمؤتمرات الشعبية وقد تحتاج هذه التجربة لدراسة مفصلة.

إن التنمية البشرية المستدامه مازالت تتقدم ببطيء شديد وقد عانت في الوطن العربي من نكسات متلاحقة منذ عام ٢٠٠٠ إلى الآن. فاحتلال العراق وتداعياته على المنطقة العربية كان ولا يزال يرمي بضلاله على المشهد السياسي والأمني

الاقتصادي العربي. ثمة مؤشر أخر على أزمة التنمية هو تراجع دليل التنمية البشرية وهو قياس تلخيصي لثلاثة أبعاد للتنمية البشرية، العيش حياة مديدة ومعافاة، والتعلم، ومستوى المعيشة اللائق) في ٢١ بلداً. وبالتالي يجب ان ينصب اهتمام السياسات العامة على البلدان التي تواجه أصعب تحديات التنمية، فهي لن تفي بأهداف الألفية من دون إدخال تغييرات فورية على مسارها. وتأخذ ذلك في الحسبان، وتقدم الدول " تعاهد التنمية للألفية ". أذن لتحقيق التنمية المستدامه، ينبغي للبلدان أن تصل إلى عتبات حرجة في مجالات رئيسية عدة: الإدارة والصحة والتعليم والبنية التحتية والمنافذ إلى الأسواق. وإذا لم يصل بلد ما إلى العتبة المحددة لأي من هذه المجالات، فمن الممكن أن يقع في " شرك الفقر ". ولكي لا نقع في هذا الشرك لا بد من اتباع سلسلة من الحزم من السياسات التي يمكن أن تساعد بلداننا على الإفلات من شرك الفقر، ألا وهي الاستثمار في التعليم والصحة، زيادة انتاجية القطاع الزراعي، تحسين البنية التحتية الأساسية، سياسة تنمية صناعية لرعاية أنشطة تنظيم الأعمال والمساعدة في تنويع الاقتصاد، تشجيع الحكم الديمقراطي الصالح وحقوق الإنسان لإزالة التمييز، وتأمين العدالة الاجتماعية، وتحسين الرفاه لجميع الناس، التنمية المستدامه. تنطوي حزمة حقوق الإنسان تعزيز تلك الحقوق وتمكين الفقراء، عبر حكم ديمقراطي صالح، ففي معظم البلدان لا تزال الفئات الفقيرة والاقليات الأثنية والنساء وجماعات أخرى تفتقر إلى إمكانية الحصول على خدمات عامة أو فرص خاصة .. وبالتالي لن تستفيد هذه عندما يبدأ النمو انطلاقته، وينبغي على المؤسسات السياسية أن تسمح للفقراء بالمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم، وان تحميهم من قرارات تعسفية غير خاضعة للمحاسبة والمساءلة، تتخذها الحكومات وقوى أخرى. ففي الوطن العربي حسنت الدول المرتفعة أوجهاً عديدة في التنمية البشرية، ولكن من بين كل الاقاليم، توجد في الدول العربية أوسع الفجوات بين المداخيل والأوجه الأخرى للتنمية البشرية. فعلى الرغم من تضييق الفجوات في التحاق الجنسين بالمدارس، لا تزال اللامساواة بين الجنسين تمثل مشكلة: في البلدان ذات البرلمانات لا تشغل النساء أكثر من خمسة بالمئة من المقاعد (باستثناء العراق بعد الاحتلال). كما تشكل الحقوق السياسية الحالية اعظم التحديات في عام ١٩٩٩، كانت هناك أنظمة انتخابية متعددة الأحزاب في أربعة بلدان فقط من البلدان السبعة عشر التي تتوفر فيها بيانات حول المشاركة السياسية والتعددية، مع ذلك، ورغم الركود الاقتصادي، حقق كل من لبنان والسودان تقدماً في العقد التاسع من القرن العشرين نمواً سنوياً يزيد على ٣%؛ وخفضت الكويت بنسبة سكانها الجياع من ٢٢% إلى ٤%، وحققت مصر أكبر انخفاض في معدلات الوفيات دون سن الخامسة من ١٠% إلى ٤%. لكن البلدان الأخرى تتخلف عن اللحاق بالركب–ففي العراق تضاعفت معدلات الوفيات دون سن الخامسة ثلاث

مرات تقريباً في التسعينات (أثناء فترة الحصار منذ عام ١٩٩٠ وحتى الاحتلال ٢٠٠٣) لتبلغ ١٣% ويبدو أن الوضع الحالي بدأ ينمو نحو الزيادة في تدهور التنمية البشرية المستدامه. كما كابدت بلدان عربية أخرى تواجه ظروف أقل تطرفاً؛ ففي اليمن قفزت نسبة الأطفال المصابين بنقص الوزن من ٣٠% في سنة ١٩٩٢ إلى ٤٦% في سنة ١٩٩٧. إذن، فالتنمية المستدامه تتطلب وصول البلدان أولاً إلى عتبات أساسية على جهات عدة؛ الحكم الاقتصادي السليم، الرعاية الصحية والتعليم، البنية التحتية الجوهرية، فرص الوصول إلى الأسواق الخارجية. وإذا قصر بلد عن الوصول إلى واحدة أو أكثر من هذه العتبات بسبب ظروف بنيوية فانه يميل إلى السقوط في إشراك الفقر مما يجعل النمو الاقتصادي المستدام بعيد الاحتمال. ونظراً لأن هذه البلدان تواجه عوائق عالية ولديها موارد محدودة، فإنها لا تستطيع الوصول إلى عتبات النمو من تلقاء نفسها، بل تتطلب مساعدة خارجية.

ولكن التواصل مع العالم يتطلب بيئة مناسبة لخلق أجواء تسهل وتساعد على إدامة التنمية البشرية بكل مستوياتها وارتباطها الأساسي في حقوق الإنسان العربي حيث هناك علاقة جوهرية بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، فحقوق الإنسان تهدف إلى توفير حياة كريمة للإنسان وضمان حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالمقابل فان التنمية بكل أبعادها تهدف إلى رفع مستوى المعيشة وزيادة فرص العمل وضمان حق الحياة. لاسيما وان التنمية المستدامه تنظر إلى الإنسان على انه وسيلة التنمية المستدامه وغايتها. فالتنمية المتواصلة تهدف إلى القضاء على الفقر، تدعيم كرامة الإنسان، إعطائه الفرص المتساوية عن طريق أسلوب الحكم الجيد والصالح مما يؤدي إلى تدعيم حقوق الإنسان .فحقوق الإنسان والتنمية المستدامه يدعمان بعضهما البعض. لكن الحقوق السياسية تعد أكثر ارتباط بالتنمية المستدامه وعلى وجه التحديد النظام الديمقراطي، فهناك علاقة قوية بين الديمقراطية والتنمية، لأن الديمقراطية ترتبط بالحكم الصالح والجيد الذي له تأثير على مجمل عناصر وآليات التنمية المستدامه. ومن جهة أخرى فان الديمقراطية ترتبط وتعني المشاركة السياسية والمشاركة بشكل عام هي إحدى المتطلبات الأساسية للتنمية المستدامة، ولا يمكن أن نذهب إلى تحقيق وضمان حقوق الإنسان ونضحي بالنمو الاقتصادي أو التنمية ذاتها فالحقوق جميعاً مترابطة وتشكل كل واحد لا يمكن تجزئته، وهو مرتبط بحق الحياة أساساً وبالتالي لا بد من توافر عناصر متعددة، كالحرية، والديمقراطية، حقوق الإنسان، لكي نضمن تحقيق تنمية مستدامه في الوطن العربي. لا يمكن تحقيق التنمية المستدامه في الوطن العربي إلا إذا تمكنا من تحقيق الحرية السياسية كأحد أبعاد التنمية الرئيسية باعتبارها عملية اجتماعية وثقافية وسياسية وفكرية وليست إنجازات اقتصادية فقط. وانطلاقاً مما تقدم فأننا قد اجتهدنا ووجدنا من الناحية الفكرية والعلمية ينبغي أن

نتطرق إلى الديمقراطية وعلاقتها بالحرية وترابطهما بحقوق الإنسان لغرض بحث العلاقة الجدلية بينهما وبين التنمية المستدامه من أجل الوصول إلى السؤال الرئيسي الذي يجب أن نجيب عليه وهو ما العلاقة بين الحرية وحق الحياة والتنمية المستدامة وهل تحقق التنمية المستدامه في الوطن العربي في ظل الظروف القائمة.

العلاقة بين الديمقراطية والحرية

لقد كثر الحديث عن الديمقراطية في الوطن العربي، وقد جسدتها نظرياً كل الدساتير العربية، فكل النظم العربية هي ديمقراطية كما وردت في الدستور، ولكن حقيقة الأمر وواقع الحال قد يكون معاكس تماماً الحالة الدستورية والنظرية ولكن التعبير عن الفهم الديمقراطي يبدو أنه أصبح سمة العصر وبالتالي فان كل النظم العربية قد ارتدت هذا الرداء. إن أصل الحديث عن الديمقراطية ووجودها في المجتمع العربي هو تأسيس الشرعية. وتعني الشرعية الديمقراطية انبثاق السلطة عن ارادة الجماعة الوطنية باعتبار ذلك هو القاعدة الشكلية لاتفاق قيم ومعايير السلطة وممارستها مع قيم ومعايير المجتمعات التي تخضع لها، وبهذا المعنى فان الشرعية توفر الضمانة كي لا تكون السلطة غريبة على المجتمع أو خارجة عنه في أهدافها وآليتها وسبل ممارستها والقيم التي تدافع عنها، ومصدر الاستمرارية والتداول السلمي للسلطة والحكم وبالتالي مصدر وجود الدولة[1].

والحديث عن الديمقراطية يندرج في إطار مطلب المشاركة، والمشاركة السياسية تعني التعددية السياسية والفكرية والثقافية التي تشكل الإطار الطبيعي لتكوين النخبة السياسية وتداول السلطة بحرية بين مختلف أطراف النخبة الاجتماعية المتواجدة. وتعني أيضاً إعادة توزيع السلطة على مواقع النفوذ المعنوي والسيطرة السياسية في المجتمع. والمشاركة والشرعية مرتبطتان بمفهوم وآليات حقوق الإنسان، لان حقوق الإنسان في عموم مستوياتها – السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية، تعني تعميم الحقوق والحضارة بكل قيمها، فهي تعني المشاركة في السلطة وحرية التعبير وحق العمل والتعليم والثقافة والأمن واحترام كرامة الإنسان وهذا مفهوم أوسع من برنامج الديمقراطية بمعنى التعددية[2]. أن حقوق الإنسان تشكل الأساس في تحقيق التحول الديمقراطي، لان حصر الموضوع أو التركيز بالمسألة–الحكم وتداول السلطة–يعني تزييف الديمقراطية وهزيمة لإرادة الشعب، حيث أن النظم السياسية كافة هي نتيجة صراع أدوات الحكم على السلطة

---

[1] برهان غليون واخرون، **حقوق الإنسان، الرؤى العالمية والإسلامية والعربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط١ ٢٠٠٥ ص٢٤١.

[2] المصدر نفسه ص٢٤٥-٢٤٦.

صراعاً سلمياً أو مسلحاً.. والنتيجة دائماً فوز أداة حكم، فرد أو جماعة أو حزب أو طبقة .. وهزيمة الشعب، أي هزيمة الديمقراطية الحقيقية[٣].

وكما ورد في فكر الزعيم الخالد جمال عبد الناصر، فان الكلمة الحرة هي المقدمة الأولى للديمقراطية، إن هذا تعبير عن العلاقة بين الحرية والديمقراطية. وهنا يمكن القول أن شكل الحكومات الواجب اعتمادها كان الهم الذي يشغل الفكر الليبرالي، والذي يضمن ألا يعصف القابضين على السلطة فيه بحرية المحكومين. وكانت الحكومات التمثيلية ــ النيابية، التي تتطابق فيها مصالح الحكومة والناس عبر آلية نيابية: يخضع النواب فيها للمسائلة من قبل الشعب عبر الانتخابات. في هذه الحالة يمكن ان تكون الحكومة أداة لضمان الحرية بدلاً من آلة للقهر والاستبداد. وهكذا تبلورت المبادئ الديمقراطية كوسيلة حماية حرية الغالبية العظمى من استبداد أي إقلية مسيطرة، سواء كان مصدر قوتها الجاه أو الثروة. فالمبدأ الأساس هنا هو " الشرعية الديمقراطية "، بمعنى أن مصدر السلطة المجتمعية هو إرادة الأغلبية. وان غاية الحرية السعادة أو الرفاه الإنساني، وعليه فان السعادة تكون من نصيب الفرد القادر على اختيار مسار مستقل ويتمتع بمجال مجتمعي عام يتيح له ممارسة هذه القدرة من خلال امتلاك قدرات الحكم الناقد والاختيار الحر، ومن ثم، فان الديمقراطية التي تحمي الحرية هي التربة الخصبة للتقدم الاجتماعي واستهداف السعادة البشرية (الفردية)، ــ التنمية البشرية المستدامة[٤].

إذن هناك علاقة بين الحرية – حرية الفكر والنقاش – وبين الإبداع والتقدم الإنساني. فالمحرك الأساسي للتقدم هو تزاوج الحرية والتنوع المؤديين إلى الفراده والابتكار، ضداً للتهافتية أو الوسطية الردئية التي تنجم عن مجرد الاتباع. أن الحرص على الحرية لا ينطوي بالضرورة على موقف مناهض للتنظيم المجتمعي الذي هو إحدى أهم وسائل التقدم البشري. لكن من المؤكد أن الحرص على الحرية يعني بالضرورة موقفاً مضاداً لجميع أشكال التنظيم النخبوية والاحتكارية وتلك التي تلجأ إلى الإكراه، وكلها تمنع من حفز التقدم عبر محاولة استكشاف الجديد، ومن ثم فان التنظيم المجتمعي يكون مفيداً وفعالاً ما دام طوعياً ويقوم في مناخ من الحرية[٥]. فضلاً عن ذلك، فان الحكم الديمقراطي يمكن أن ينشأ ضمانات مؤسسية لتفادي صدور قرارات معيبة من أغلبية ديمقراطية. وهكذا تبلور موقف نظري يرى أن بعض الترتيبات المؤسسية يمكن إن تعين الأفراد على تسخير قدراتهم من أجل التقدم وتقلل

---

(٣) معمر القذافي – الكتاب الأخضر، ط١٥ مطابع الشروق، القاهرة ١٩٩١ ص٦

(٤) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ص٤٥.

(٥) F.A., Hayek. The Constitution of Liberty, the university of chicgo press.1978p.37.

الضرر الذي يمكن أن ينجم عن تقييد الحرية بالتنظيم، ويتضمن ذلك فرض القيود على قرارات الأغلبية للحد من التشريع غير المقبول مبدئيا، ومحاكم ومفوضين عن الناس لهم سلطة التعقيب على قراراتها أو حتى تصحيحها .

فالديمقراطية في الجوهر، هي نظام لإدارة التنازع ، يسمح بالتنافس الحر على القيم والأهداف التي يحرص عليها المواطنون و من ثم ، فانه ما دامت جماعة لا تلجأ للعنف ولا تنتهك حقوق مواطنين آخرين ،فلها حرية السعي لإعلاء مصالحها في المجتمع المدني والمجتمع السياسي ، وهذا هو جوهر الترتيبات المؤسسية الديمقراطية[٦]. وفي فكر التحول الديمقراطية تحتل الانتخابات الحرة والتنافسية موقعا مركزيا. ويضاف أليها في المجتمعات كبيرة الحجم ترتيبات مؤسسية تكفل صوغ التفضيلات، والتعبير عنها وأخذها في الاعتبار بشكل ملائم في عملية الحكم[٧]. وتضم الضمانات المؤسسية الآتي:

حرية التعبير ،حق التصويت حرية تكوين المنظمات والانضمام إليها، أهلية جميع المواطنين لشغل الوظائف العامة، حق القادة السياسيين في التنافس على التأييد والأصوات ، توافر مصادر بديلة للمعلومات، واعتماد مؤسسات صوغ السياسات العامة على نتائج التصويت في انتخابات حرة ونزيهة. ولكن تبدو هذه الضمانات غير كافية فلابد من ضرورة أن يتمكن المجتمع السياسي من صياغة دستور ديمقراطي يحترم الحريات الأساسية بما في ذلك حماية حقوق الأقليات، وضرورة أن تحكم الحكومة المنتخبة ديمقراطيا وفق الدستور تلتزم بالقانون وبمنظومة مركبة من المؤسسات الأفقية والعمودية التي تضمن المسائلة. وتنطوي مجموعة الشروط أعلاه على ضرورة قيام مجتمع مدني قوي حيوي وناقد يستطيع مراجعة الدولة وتوليد بدائل لسياساتها.

ولكي يمكن لهذه البدائل أن تصنف وتنسق، وفي النهاية تنفذ، يتعين أن تكون منظمات المجتمع المدني السياسي، وبخاصة الأحزاب، بالمجتمع المدني حرة تماماً. ورغم تنطوي الديمقراطية على عيوب، وإذا كانت الديمقراطية يمكن أن تقيد الحرية، فان المجتمع لا يمكن أن يعد حراً إلا بتظافر شرطين:

الأول: ألا تكون هناك سلطات مطلقة، بحيث يبقى لجميع البشر الحق في رفض أي سلوك غير إنساني.

---

[٦] Linz and stepan, problems of Democratic Transition and Gonsolidation, Johns Hopkins university press, Baltimore ٢٠٠١p.٢١٦.

[٧] R. Dahl, polyarchy, particiption and opposition, Yale University press, New Haven.١٩٧١ p١٨١.

والثاني: أن يكون هناك نطاق مستقر من الحقوق والحريات لا يمكن فيه انتهاك آدمية البشر. إذن، من حيث المبدأ، الديمقراطية أداة وليست غاية في حد ذاتها، وعليه يتعين الحكم عليها بما تفلح في تحقيقه بالغاية التي نشأت لتحقيقها، والتي تتلخص في " الحرية " والأقدام والحيوية الناجمين عنها[٨].

أن نجاح المجتمع في ضمان الحرية وصيانتها بما في ذلك حمايتها من استبداد الأغلبية، يقتضي وجود مجال عام فسيح ومستقل عن سيطرة الأغلبية تتكون فيه آراء الافراد، ويمكنهم التعبير عنها. ومن هنا تتأكد الصلة العضوية بين الحرية، بالمعنى الشامل والحريات المفتاح للرأي والتعبير والتنظيم، حيث تضمن حرية الرأي أن يكون الانسان موفقاً تجاه القضايا المجتمعية، بينما تضمن حرية التعبير امكان إفصاح الإنسان عن هذه المواقف بما يؤدي لإذكاء النقاش حول القضايا، وتشكل حرية التنظيم ضمانة انتظام الناس في مؤسسات تتبنى المواقف وتعمل من اجلها في المجال العام للمجتمع. والمؤكد في جميع الأحوال ، أن مزايا الديمقراطية، بل والحرية ذاتها لا تتأكد إلا في الأجل الطويل. تنطوي الديمقراطية بشكلها ومضمونها الليبرالي على عيوب محتملة، ولعل أهم هذه العيوب في منظور الحرية هو أن ترتيبات "ديمقراطية" يمكن ان تتعايش مع انتهاكات جوهرية للحرية بمعناها الشامل. فيمكن أن يتفشى الفقر أياً كان مفهومه في سياق ديمقراطي سياسي ودون انتهاك حقوق الملكية مثلاً[٩]. إلا أن الأخطر، أو ربما الأغرب أن تتعايش الترتيبات الديمقراطية مع انتهاك واسع للحرية بالمعنى الضيق، أي الحريات المدنية والسياسية. ولكن هذا التفارق يقوم في العالم المعاصر، ليس في بلدان نامية حديثة العهد بالحرية والديمقراطية، ولكن حتى في بلدان عريقة في الحرية والديمقراطية كليهما في الغرب المصنع، بل أن البعض يرى ضرورة التفرقة بين الحرية والديمقراطية بحيث أننا إذا ربطنا بينهما فقد نجد فائضاً في الثانية وعجزاً في الأولى، بل أن الديمقراطية يمكن أن تستخدم لتقنين تقييد الحرية[١٠]، بعبارة أخرى، الحرية تفضي إلى الديمقراطية ولكن العكس ليس بالضرورة صحيحاً.

أن العلاقة بين الحرية والديمقراطية تتناسب طردياً مع تقدم المجتمع المدني والتنظيم المؤسسي المعاصر. لكن في الوطن العربي نرى هناك تفارق بين الحرية والديمقراطية يعود إلى إقامة مؤسسات "ديمقراطية" مع تفريغها من مضمونها الأصلي

---

[٨] Hayek. F.A., The Constitntion of Liberty, The University, op- cit p107

[٩] Amartya, Sen, Development as freedom, Anchor BOOK, N.Y 1999 p16 and p 66.

[١٠] F. Zakaria, The future of freedom, Norton, N.Y.

الحامي للحرية بمعناها الشامل حتى تنتهي هذه الهياكل تحت هيمنة السلطة التنفيذية، ي آليات لنسق حكم لا يحمي الحرية. ومن جملة أشكال هذا التفارق، ما يقوم في ول إلى درجة أو أخرى من قوانين تقنين انتهاك الحقوق والحريات ومجالس "نيابية" شر بأمر السلطة التنفيذية بدلاً من ان تراقبها وتسائلها، ومنظمات غير حكومية تدار ن قبل الحكومة مباشرة أو بشكل غير مباشر، أو تعكس هي نفسها، مساوئ الحكم الفاسد، ونقابات عمال تدافع عن مصالح الحكومة أو رجال الأعمال ولا تلقي بالاً لمصالح من يفترض أن تمثلهم، ووسائل إعلام تتحول إلى أبواق للدعاية لرموز السلطة القائمة بدلاً من أن تذكي الحوار الموضوعي وتدعم اكتساب المعرفة وبناء التنمية الإنسانية في عموم المجتمع، والسماح بحرية القول ما دامت لا تقترب الفعل السياسي. وذلك لا ينفي بالطبع أن مناضلين عرباً في ميادين العمل النيابي والمجتمع المدني بالمعنى الواسع قد أثروا مسيرة التحول نحو الحرية والحكم الصالح في الوطن العربي. ولعل أبرز أشكال هذا التفارق وأخطرها في دول عربية ظاهرة توريث السلطة في أنظمة جمهورية في الشكل، وتكمن خطورة هذا التوجه في إهدار جوهر النظام الجمهوري وتحويله إلى "ملك عضوض "[١١]. وتبقى الحرية في هذه العلاقة مع الديمقراطية الإطار الأوسع لنمو الحقوق الأساسية للأفراد وحقوق الانسان.

الحرية وحقوق الإنسان

الحرية خصيصة لصيقة بالكرامة الإنسانية تنشأ بالميلاد ويتساوى فيها البشر جميعاً، ومن ثم فان الحرية هي الركيزة التي تنهض عليها حقوق الإنسان كافة. وقد نشأت منظومة حقوق الإنسان عبر مراحل عدة، وتنوعت مجالاتها حتى أضحت الشرعة الدولية لحقوق الإنسان بمثابة إطار مرجعي للتنمية الإنسانية المستدامة ومعياراً للحكم على نوعية الحياة في المجتمعات البشرية. وبناء على التلاحم بين الحرية وحقوق الإنسان فان منظومة حقوق الإنسان أصبحت تحضى باحترام عالمي واسع، وهو بتزايد مستمر خاصة مع اطراد ترقي مفهوم حقوق الإنسان ليشمل طاقات متتالية الاتساع من محددات الرفاه البشري.

لقد أضحى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها مطلباً بشرياً لا يعلو عليه مطلب، ويكتسب هذا المطلب مشروعية إضافية، بل إلحاحاً في العالم الثالث حيث حقوق الإنسان منتهكة إلى حد بعيد، بينما تتوق شعوب هذه المجتمعات المتخلفة إلى حياة ترقى إنسانياً بجميع المعايير، بل أن احترام حقوق الإنسان أصبح مكوناً رئيسياً للنهضة بل مرادفاً لها في أحيان. وليس الوطن العربي استثناء من كل ذلك، والكتابات العربية المعاصرة خير شاهد على ذيوع تبني مطلب تعزيز حقوق الإنسان وصيانتها. ويبرر تبني هذا المطلب في حد ذاته، اعتماد حقوق الإنسان مدخلاً لتحديد مفهوم

[١١] تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٤ – مصدر سابق ص٦١.

عربي للتنمية الإنسانية/ الحرية. وهنا نقصد بحقوق الإنسان مجموعة الحقوق التي تضمنتها المواثيق الدولية والمكفولة للإنسان لمجرد كونه إنساناً، بصرف النظر عن جنسه ودينه ولونه وعرقه وفكره وعقيدته. وتتجلى أهمية النظام المعياري لحقوق الإنسان في أنه يكفل الإنسان مجموعة من الحقوق التي لا يجوز التنازل عنها والتي ترتفع وتسمو على التشريع والممارسات الوطنية بحيث تشكل معايير عليا ذات طابع إلزامي قانوني للحكم على هذه التشريعات والممارسات. ويرتد النظام القانوني الدولي المعاصر لحقوق الإنسان إلى تاريخ قريب، هو تاريخ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨[١٢]. وقد جرى فقه حقوق الإنسان على تقسيم هذه الحقوق إلى مجموعة من الطوائف، وتأتي في مقدمتها الحقوق المدنية والسياسية كحرية الرأي والتعبير والحرية الدينية وحرية الاجتماع وحق تشكيل الأحزاب السياسية والمشاركة في إدارة شؤون البلاد وحق تقرير المصير، وتليها بعد ذلك الحقوق القضائية والقانونية مثل مبدأ المساواة أمام القانون والحق في محاكمة علنية منصفة وحق الدفاع وقرينة البراءة وحظر القضاء الاستثنائي غير المحايد ومبدأ استقلال السلطة القضائية والحق في سلامة الجسم ضد التعذيب والعقوبات الحاطة بالكرامة. ثم تأتي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مثل الحق في العمل والتعلم والرعاية الصحية والحق في السكن المناسب وحق التنظيم النقابي. وهناك ما يعرف بالجيل الجديد من الحقوق الجماعية مثل الحق في التنمية والحق في البيئة النظيفة، وحقوق الطفل والمرأة وحقوق الأقليات[١٣].

ويعضد من مشروعية اعتماد مدخل حقوق الإنسان لتحديد مفهوم عربي للتنمية الإنسانية المستدامه، ان الوطن العربي يواجه إشكالية تتمثل في تردي أوضاع حقوق الانسان وتوقع تفاقم هذا التردي طالما استمرت الأوضاع الراهنة من ناحية، وفي ضعف جهد تعزيز حقوق الانسان وحمايتها في الوطن العربي من ناحية أخرى. إذن تشكل حقوق الإنسان، والحرية في صميمها وحدة غير قابلة للتجزئة نظراً لتداخلها وتكاملها، وهي تستكمل تباعاً، كذلك يصعب تبويبها أو وضع تصنيف نهائي لها. والتصنيف الأكثر شيوعاً هو التصنيف المعتاد الذي يميز بين الحريات الفردية والحريات الجماعية وبين الحريات الخاصة والحريات العامة، ويدخل في عداد الحريات الفردية – حرية الفكر والمعتقد وغيرها. ويدخل في عداد الحريات الفردية والجماعية حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي وحرية تشكيل الجمعيات والأحزاب والمشاركة في صياغة الفضاء العام على تشعباته، ولا تجد الحرية حدوداً

---

[١٢] المصدر نفسه ص٦٧.

[١٣] حقوق الإنسان والتنمية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، تحرير محسن عوض، ط٣، ٢٠٠٣، ص١٠٩-١١١.

إلا في إطار الانتظام العام الذي يسهم جميع المواطنين في صياغته، وهذا التصنيف أيضاً خضع للنقد لأنه يجزئ الحرية فيما لا تقبل طبيعة الحرية التجزئة، إذ إن تقييد أي جزء منها يعطل ديناميتها وامكانية تعزيزها، كما أن عدم تأمين الحد الأدنى من الحقوق الأساسية، كالحق في الحياة وفي الأمان الشخصي يحيل الحرية إلى المستوى النظري[١٤]. إذن هناك تدني مستمر بمستوى التمتع بالحرية في جميع الأقطار العربية وان كان بدرجات متفاوتة، وهذا يعود إلى وجود خلل بنيوي متعدد الأبعاد يقيد الحرية والبناء الديمقراطي وبالتالي يشكل عقبه أمام تطور آليات حقوق الإنسان، فمثلاً هناك قيود بنيوية على الحرية بسبب الخلل في بنية الدولة الوطنية والتي تشكلت تحت وطأة أحداث تاريخية لم تكن إرادة الإنسان العربي بالغة الأثر فيها وبالتالي فالمواطنون ليسوا مصدر سيادتها، فمنذ انهيار الدولة العثمانية والاستعمار المباشر وبعد الحرب العالمية الأولى واتفاقية سايكس ــ بيكو التي قسمت المشرق العربي بشكل خاص، فقد قسمت المنظمة العربية إلى دول دون أن تأخذ بالاعتبار مصالح الشعب وعلاقته بالأرض، أي أن الدولة نشأت في إطار المصالح الدولية الأمنية وبالتالي لم تراع إرادة المواطنين في رسم صورة الأنظمة السياسية فكانت غالب النظم تفتقر إلى الشرعية وهكذا تدنت فاعلية مبدأ الشرعية الدستورية مع ما يقتضي به من ضرورة احترام الجميع لوثيقة الدستور وأحكامها[١٥].

إن الخلل البنيوي الذي شاب العلاقة بين المواطن والدولة التي ينتمي إليها قد أدى نتيجة ضعف مشاركة المواطن في الحكم، بسبب ضعف آليات الاقتراع من جهة، وهامشية المجالس التشريعية وتبعيتها للسلطة التنفيذية التي تختزل بشخص رئيس السلطة من جهة أخرى، لذلك فان القانون الذي لا يمثل سيادة الأمة وسلطاتها، لم يكن أداة فعاله كمرجعية ناظمة للعلاقات بين الناس وبينهم وبين السلطة، ولم يكن أداة لصيانة الحرية. كما أن السلطة قادرة على التلاعب بالقوانين وفق مصالحها. لذلك لم تنشأ دولة القانون التي من شأنها ان تشكل ضمانة لحقوق الإنسان ولحريته، وبعبارة أخرى لم تنشأ دولة الحق. أيضاً هناك قيود سياسية على مرجعية منظومة حقوق الإنسان؛ يعتبر تبني شرعية حقوق الإنسان وتفعيل مبادئها في إطار الدول الوطنية ومن قبلها، المعيار الأساسي لتقدير مدى احترام الدول لحرية الإنسان ولحقوقه بحدها الأدنى. وتشكل الحقوق المدنية والسياسية لبنتها الأولى في ما تؤمنه

---

[١٤] برهان غليون ، حقوق الإنسان في الفكر العربي المعاصر، في كتاب حقوق الإنسان في الفكر العربي، دراسات في النصوص ، تحرير سلمى الجيوسي ، مركز دراسات الوحدة العربية ــ بيروت ٢٠٠٢.

[١٥] د. حسنين توفيق إبراهيم ــ النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٥، ص٥٤-٥٥.

من ظروف لتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، أي الحكم الصالح بوجهيه السياسي والاجتماعي[١٦]. في أغلب دول الوطن العربي تصطدم منظومة حقوق الإنسان بأنظمة غير ديمقراطية تحول دون تبني مبادئها وناقصة السيادة أو فاقدة السيادة بسبب الاحتلال كفلسطين والعراق. كما إن نسق الحكم القائم على الصعيد الدولي لا يعزز فرص منظومة حقوق الإنسان في تحقيق مراميها النبيلة. فنظام الامتيازات الدولي الممنوح لقلة من الدول يجيز لها التسلط على إرادة الأكثرية حتى ولو كانت أكثرية مطلقة، ويعطيها القدرة على تعطيل قرارات عادلة لمجرد أنها تتعرض مع مصالحها مما أضعف العديد من المبادئ التي قامت عليها الشرعية الدولية كل ذلك أضعف الأمل بتمتع الناس بالحرية والعدل، ولكن تبقى منظومة حقوق الإنسان منطلقاً ومرجعية، وهي تمثل بارقة الأمل على الرغم من المناخ الخانق الذي يحد من فعاليتها. فضلاً عن إلى القيود أعلاه، فان الحرية وحقوق الإنسان يؤثر فيهما بشكل مباشر ما يسمى "بأزمة المواطن" فالمواطن العربي مستهدف من سلطتين في آن واحد – سلطة الأنظمة غير الديمقراطية وغير المبالية بشعوبها، وسلطة التقليد والقبلية المتسترة بالدين أحياناً. وقد أدى تضافر السلطتين على الحد من الحريات والحقوق الأساسية إلى أضعاف مناعة المواطن الصالح وقدرته على النهوض. أن التحديات التي تواجه المواطن العربي يصعب رفعها في ظل المعوقات الذاتية التي تحد من انطلاقة الفرد، والمعوقات الوطنية التي تبعد المؤسسات عن غاياتها أو تشلها، وبسبب غياب المظلة الإقليمية وتضاعف هذه المعوقات في ظل الاحتلال الأجنبي، وبسبب الأخير تبرز لنا معوقات أمام الحرية والديمقراطية وبالتالي حقوق الإنسان وهي حرية الوطن، فالبلدان المحتلة الآن تبحث عن التحرر من سطوة الأجنبي وهي حالة تنفرد بها المنطقة العربية من دون دول العالم أجمع. فالدول التي تحت الاحتلال تعاني من تعسف وانتهاكات جسيمة للحريات العامة وحقوق الإنسان، مثلاً الاحتلال الاستيطاني لفلسطين وما نتج عنه من مآسي الاحتلال الأمريكي للعراق عسكرياً وسياسياً وما ترتب عليه من أزمة وطن وبالتالي غياب حرية الوطن[١٧]، هذه كلها قيود على الحرية وبالتالي ستقيد أي مشروع ديمقراطي بحكم العلاقة بين الحرية والديمقراطية وهذه ترمي بظلالها على منظومة حقوق الإنسان والمجتمع المدني في البلدان العربية بشكل خاص.

---

(١٦) المصدر نفسه ص٥٨-٥٩.

(١٧) برهان غليون ، العرب وتحولات العالم، من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد ، المركز الثقافي العربي، دار البيضاء ، ٢٠٠٣.

جدلية العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة

تعد التنمية حقاً من حقوق الإنسان وفقاً للشرعية الدولية وبشكل خاص إعلان الأمم المتحدة لعام ١٩٨٦ " إعلان الحق في التنمية"، وهذا الحق جزء مكمل وأساسي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. إن إعلان الحق في التنمية لم يضف جديد بشأن حقوق الإنسان التي سبق ذكرها في الإعلان العالمي (١٩٤٨)، وإنما الجديد في الإعلان هو ربط هذه الحقوق صراحة بعملية التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واعتبار عملية التنمية " حقاً " من حقوق الإنسان وليست مجرد مطلب يطالب به الأفراد قد لا تستجيب الحكومات لهم. إن الحق في التنمية رتب مسؤولية مزدوجة على الدول، الدول النامية ملزمة أمام شعوبها للقيام بالتنمية بأبعادها المتعددة، والدول المتقدمة أصبحت مسؤولة عن مساعدة الدول النامية التي تفتقر إلى الموارد المالية والفنية الكافية لإنجاز التنمية الاقتصادية[١٨]. وعلى الرغم من هذا الإعلان لم يحض بموافقة جميع دول العالم إلا أنه ليس الوحيد في هذه الميزة، فالإعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لم يحضيا بالإجماع الدولي، حيث إن عدم الإجماع الدولي على قرارات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الانسان هي السمة السائدة وبالتالي فان إعلان " الحق في التنمية " ليس استثناء عن ذلك. فمن خلال تعريف حقوق الانسان الذي يؤكد على أنها تشمل الحقوق المدنية والسياسية والتي تتضمن الحق في الحياة وفي الحرية والأمان، وحق الفرد في عدم التمييز ضده سواء من ناحية العرق أو اللون أو النوع أو اللغة أو الدين وحقه في التمتع بإجراءات قانونية عادلة عند محاكمته[١٩]. لكن هذه الاتجاهات بدأت تتغير حيث يرى البعض أنها تتضمن مفهوماً ضيقاً لحقوق الإنسان، وبناء عليه أضيفت إلى هذه الحقوق المدنية والسياسية حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية، ومن هذه الحقوق – حق الفرد في التمتع بمستوى معيشة لائق – حق التعليم – حق العمل، إذن حقوق الانسان من هذه المنطلقات تعتبر ضرورية للتنمية رغم الفارق بين وجود الحق وممارسته[٢٠]. إن الإيضاح السالف الذكر يقود إلى التساؤل عن معنى التنمية المقصودة بهذا الحق، فقد أكد الإعلان .. إعلان الحق في التنمية – أن المقصود بالتنمية هي عملية تحول متعددة الأبعاد لا تقتصر على جانب واحد دون آخر، فهي تقترن بتحولات عميقة

---

(١٨) حقوق الإنسان والتنمية، مصدر سابق، ص٢١٨-٢٢٠.

(١٩) WDP, ١٩٩٨a.

(٢٠) M anique, ١٩٩٢ O'(اومانيك)

اجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية[٢١]. وعلى الرغم من تعدد تعريفات التنمية وربطها بالنمو الاقتصادي وحجم المشاركة السياسية والاجتماعية، إلا أنه الاتجاه الغالب هو آن المقصود بها التنمية البشرية، أي تنمية البشر أنفسهم باعتبار انهم يقودون عملية التنمية وهم الذين يتمتعون بثمارها فهم غاية التنمية وهم وسيلتها في الوقت نفسه. وبذلك نضع هذا المفهوم الإنساني في نفس مكانة المال أو الموارد الطبيعية في قلب عملية التنمية، التي ينبغي أن تستهدف توسيع نطاق هذه الاختيارات، فالتنمية البشرية بهذا المعنى تنصرف إلى توسيع اختيارات البشر بالنسبة لنوع العمل الذي يقومون به، ولنمط الاستهلاك الذي يودون اتباعه، وكذلك لطبيعة النظام السياسي الذي يعيشون في ظله والسياسات الاقتصادية التي تؤثر على إمكان تمتعهم بظروف الحياة الكريمة، ولهذا السبب يرتبط مفهوم التنمية البشرية، والذي أصبح يوصف بالتنمية البشرية المستدامة، بالحرية السياسية فلا مكان لتنمية بشرية تبقي المواطنين بلا حقوق في اختيار حكوماتهم، أو في تنظيم أنفسهم جماعات على النحو الذي يكفل لهم التعبير عن اهتماماتهم المتعددة أو في ممارسة حريات الفكر والضمير والاعتقاد والتعبير. والتنمية المستدامة أو المتواصلة Sustainable development كما جاءت في تعريف لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، على أنها تلك التنمية التي تقابل الاحتياجات الأساسية للجيل الحالي دون ان يكون ذلك على حساب التضحية بقدرات الأجيال المستقبلة في مقابلة احتياجاتهم. والتنمية عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد والتي يمكن عن طريقها تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية[٢٢]. ويشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى التنمية المستدامة أو المتواصلة على أنها تهدف إلى القضاء على الفقر وتدعيم كرامة وكبرياء الإنسان، وأعمال حقوقه وتوفير فرص متساوية أمام كل الأفراد عن طريق الحكم الجيد والذي عن طريقة يمكن تحقيق كل حقوق الانسان بما فيها السياسية[٢٣]. إذن، هناك علاقة واضحة بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامه، فحقوق الإنسان في مجملها تهدف إلى توفير حياة كريمة للإنسان من حيث حقه في التعبير عن رأيه دون قلق وحقه في ان يعمل وأن يتعلم ويتمتع برعاية صحية وهكذا تتداخل الأهداف التنموية مع حقوق الإنسان المعلنة. وتربط الأمم المتحدة (UNDP) بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة بأنها تنظر إلى الإنسان على أنه وسيلة التنمية المستدامة المتواصلة وغايتها.

---

(٢١) د. ميسون بريمو – التنمية المستدامة وتحديات البيئة – مكتبة امواج حلب ٢٠٠٢، ص ١٠-١١.

(٢٢) UNDP, 1998a; Annex 3.

(٢٣) UNDP, 1998a.

فالتنمية المستدامه تهدف إلى القضاء على الفقر وحماية حقوق الفرد وإعطائه فرص متساوية من خلال الحكم الجيد مما يؤدي إلى تدعيم وتحقيق حقوق الإنسان كلها. فحقوق الإنسان والتنمية المستدامه يدعمان بعضهما بعضاً. فالتنمية لن تستمر إذا ما كانت التشريعات والقوانين لا تساوي بين الأفراد في المجتمع الواحد، أو لا تتوفر حرية الرأي والتعبير أو حيث يعيش عدد كبير من السكان في فقر مدقع ومن ناحية أخرى تدعم حقوق الإنسان وتقوي إذا ما نجحت جهود التنمية في خفض الفقر وتحقيق المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد وزيادة وعي الأفراد بحقوقهم ومطالبهم السياسية. ويرى البعض في نظرته إلى العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية أنها تقتصر على الحقوق السياسية وعلى وجه التحديد على الديمقراطية. ويذهب هؤلاء إلى أن هناك علاقة قوية بين الديمقراطية والتنمية، لأن الديمقراطية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع الحكم الصالح أو الجيد الذي له تأثير على كل محاور ومجهودات التنمية، وان الديمقراطية تعني مشاركة الناس في اتخاذ القرار، والمشاركة هي إحدى المتطلبات الأساسية للتنمية الناجحة. وبهذا الفهم للتنمية على إنها مرادف للتنمية البشرية فانه لا يصبح هناك تناقض بين التنمية المستدامه واحترام حقوق الإنسان، ولكن لا بد من القول ان التنمية الاقتصادية يمكن ان تقوم في ظل أوضاع تنتهك فيها حقوق الإنسان سواء كانت مدنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، هذا ما حصل في أوربا أبان الثورة الصناعية، وكذلك الاتحاد السوفيتي السابق، إلا أن التنمية لا يمكن ان تستمر إلا إذا جرى احترام حقوق الإنسان خصوصاً الحقوق السياسية والحق في مساءلة الحكام وتغيير الحكومات، ولذلك فان التنمية المستدامه عملية متواصلة ومركبة لا يمكن تجزئتها لضمان احترام حقوق الإنسان بكل أنواعها انطلاقاً من مفهوم التنمية على اعتبار أن الأخيرة جوهر التنمية المتواصلة أو المستدامه والتي تتحقق عبر تحقيق مجموعة من الشروط[٢٤]؛

- تحقيق العدالة والتوازن بين الأجيال المختلفة.
- تحقيق الاحتياجات الضرورية لتحقيق الطموحات والاحتياجات الإنسانية.
- تحقيق المشاركة السياسية الفعالة المقرونة بالحرية.
- تحقيق متطلبات بناء منظومة حقوق الإنسان ككل لا تقبل التجزئة
- تخفيض التلوث ومحاولة القضاء عليه عن طريق الوعي.
- تبني كل سياسة تحقق عدم استنفاذ الموارد الطبيعية والعناصر الأساسية للثروة البيئية.
- تخفيض استهلاك الطاقة وترشيد استخدامها للوصول إلى الطاقة البديلة.
- بناء مؤسسات ديمقراطية تحقق التوازن بين حقوق الأفراد وواجباتهم.

---

[٢٤] ميسون بريمو – مصدر سابق ص٢٨.

إن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمور مترابطة يعزز بعضها البعض. وتقوم الديمقراطية على إرادة الشعب المعبر عنها بحرية في تقرير نظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومشاركته الكاملة في جميع جوانب الحياة. إذا ينبغي ان يكون تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على المستويين الوطني والدولي مقصداً يسعى الجميع من أجله. إن ذلك يؤدي إلى تقوية وتعزيز الديمقراطية والتنمية المستدامه وبالتالي تحقيق الاحترام لحقوق الإنسان والحريات العامة في العالم اجمع. إذن التنمية المستدامه بأهدافها تمثل تطبيقاً عملياً لمبادئ حقوق الإنسان، وانهما متناغمان في مكون واحد. فالحديث عن العلاقة السببية بين التنمية المستدامه وحقوق الإنسان، يعمل فعلياً على فصلهما، فضلاً عن ان القياس الذي اعتمده البعض، لم يتضمن أي متغير من متغيرات التنمية المستدامه أو أي عامل من عواملها، ومن البديهي أن قدر الحريات الذي يمكن ان يحرزه أي مجتمع من المجتمعات قائم على أساس الإسراع بوتيرة التنمية والمضي بها قدماً ترسيخاً لما هو قائم من حريات، والتمتع بحريات جديدة يفرزها مسار التطور والتقدم الاجتماعي. أن مصادرة الحريات الأساسية وتعطيل العمل بحقوق الإنسان لا يمكن ان يؤديا إلى تحقيق التنمية المستدامه، بل يعطلان مسيرتها ويجمدان تطورها، إذن الحرية والمسؤولية هما الضمان لتحقيق تنمية مستدامه ومن ثم حقوق إنسان، لذا فان كفالة الحقوق والحريات هما الضمان الأساسي للاستقرار.

إن النمو الاقتصادي يمكن أن يتم في ظل ظروف مقيدة للحريات وبيئة غير مواتية لحقوق الإنسان، إلا أن التنمية المستدامه (بمعنى النهوض الشامل بالمجتمع) لا يمكن أن يكتب لها النجاح إلا بمقدار مشاركة الإنسان في صنعها ورسم سياستها والتمتع بثمارها وتوفير نطاق واسع من الحريات وضمان تنفيذ مبادئ حقوق الإنسان. فالتنمية في حد ذاتها هي تنفيذ لهذه المبادئ إذ تقتضي التنمية ضمان الحقوق، التعليم، الصحة، العمل، المساواة، توفير الغذاء، المأوى، وهنا لا يوجد خلاف في أدبيات التنمية الحديثة، حول إن هذه الأهداف هي في مقدمة أساسيات تحقيق التنمية المستدامه وهي ذات مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إذن التنمية المستدامه وحقوق الإنسان أمر واحد. تعتبر قضية حقوق الإنسان وثيقة الصلة بالحرية والتعددية السياسية والديمقراطية، حيث أن مدى توفير ضمانات حقوق الإنسان والتزامها يشكل مؤشراً على درجة التطور الديمقراطي. وقد تزايد الاهتمام بقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي خلال العقد الأول من القرن الحالي، ولاسيما في ظل تصاعد الاهتمام بمسألة حقوق الإنسان على المستوى الدولي من ناحية، وتزايد وانتشار المنظمات غير الحكومية ومراكز الدراسات المعنية بحقوق الإنسان على مستوى الوطن العربي من

جية أخرى، إضافة إلى تقنين حقوق الإنسان في الدساتير العربية وتقييم حالة تلك
حقوق وتدريسها في بعض الجامعات العربية[٢٥].

ونتيجة لذلك فقد إزداد عدد الدراسات المختصة بالبحث في دراسة وتقييم
معوقات تطور حقوق الإنسان في الوطن العربي، وبشكل خاص المعوقات السياسية
والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لاسيما تلك التبريرات التي تطرحها النظم السياسية
العربية لأغراض تقييد حقوق الإنسان، وقد أخذت بعض الذرائع الأولوية في الطرح
الحكومي مثل مسألة عدم النضج السياسي والوعي الديمقراطي، الأمن الوطني
ومتطلبات القضية المركزية وتحرير الأرض العربية وكذلك ذريعة أولوية التنمية
الاقتصادية والاجتماعية[٢٦].لكن الفكرة الأساسية التي ارتبطت بالديمقراطية،فان ترسيخ
هذا المفهوم استناداً إلى الأطر الدستورية والقانونية متضمناً تحديداً واضحاً للحقوق
والواجبات، واستناداً إلى إطار سياسي واقتصادي واجتماعي يحقق التوازن بين مختلف
فئات المجتمع، يبقى مشكلاً أحد العناصر الحاكمة لمستقبل التطور السياسي
والديمقراطي في الوطن العربي وبالتالي تطور آليات حقوق الإنسان والحقوق الأخرى
كالحق بالتنمية المستدامه وحق الحياة..[٢٧]. وقد يعتقد البعض في هذا المسار، إن
الديمقراطية يمكن أن تكون شعاراً مفيداً للتخفيف من احتكار السلطة الراهنة لكنها لا
يمكن أن تحضى في الوطن العربي بالتطبيق الحقيقي نظراً إلى غياب الإرادة أو
الوعي الديمقراطي. ويرى آخرون أن الديمقراطية يمكن أن تؤلف في الوقت الراهن
وسيلة للتغطية على الأزمة الاقتصادية والتقصير الحكومي وإخفاق التطور والنمو
السياسي[٢٨]. إذن حركة الديمقراطية وحقوق الإنسان تعيش واقعاً جديداً في الوطن
العربي يتميز بسمتين:

الأولى: فقدان العمق الشعبي، مما يجعلهما ينحصران في الأوساط المثقفة والسياسية
من جهة، ويدفع قوى الاحتجاج الشعبي المتزايدة نحو الانخراط في المشاريع السياسية
الثورية والتمردية والعنفية.

الثانية: السطحية والهشاشة النظرية والسياسية معاً، الأمر الذي يعطيها طابع الشعار
المستخدم للاستهلاك والغش المتبادل أكثر مما يحولها إلى قيمة إنسانية كبرى تلهم
سلوكاً فردياً وجماعياً ويحتكم إليها وبها. ومن هنا نلاحظ عدم الحماسة الشعبية

---

[٢٥] حسين توفيق ، مصدر سابق ص١٢١، وكذلك انظر : سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق، مركز ابن خلدون للدراسات، ط٢ القاهرة ١٩٩٤.

[٢٦] مصطفى الفيلالي، نضرة تحليلية في حقوق الانسان، المستقبل العربي ،السنة(٢٠)، العدد(٢١٣)، أيلول ١٩٩٧.

[٢٧] خالد الحروب، مبدأ المواطنة في الفكر القومي العربي، المستقبل العربي السنة (٢٣) ، العدد (٢٦٤) شباط ٢٠٠١.

[٢٨] برهان غليون واخرون – مصدر سابق – ص٢٥٥.

بالديمقراطية وحقوق الإنسان وبالتالي ضعف المشاركة السياسة والإخفاق في بناء مستلزمات قيم وقواعد الحرية بمعناها الواسع وهذا انعكس بدوره على حق التنمية، ثم التنمية البشرية المستدامه. إذن الضرورة تستدعي العمل لتطور حركة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، وهما في الواقع حركة واحدة، مواجهة المشاكل الرئيسية التي يعاني منها المجتمع العربي[٢٩].

الخاتمة

تشكل حقوق الإنسان والحرية في صميمها، وحدة غير قابلة للتجزئة نظرا لتداخلها وتكاملها وهي تستكمل تباعا . ولذلك يصعب تصنيفها ، والتصنيف الأكثر شيوعا هو التصنيف المعتاد الذي يميز بين الحريات الفردية والحريات الجماعية ، وبين الحريات الخاصة والحريات العامة . ويدخل في عداد الحريات الفردية حرية الفكر والمعتقد، وحرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي وحرية تشكيل الجمعيات والأحزاب والمشاركة في صياغة الفضاء العام. ولكن الحرية في الوطن العربي تعاني من مجموعة من القيود :[٣٠] أولها القيود البنيوية، وترتبط فيه بنية الدولة الوطنية والخلل الذي شابها منذ الاستقلال إلى ألان كونها نشأت في إطار الوضع الاستعماري والتابع وخضعت لأحداث تاريخية بالغة الأثر منذ انهيار الدولة العثمانية ومرحلة الاستعمار إلى حركة التحرر الوطني والقومي . وثانيها قيود سياسية على مرجعية منظومة حقوق الإنسان ، حيث يعتبر تبني شرعية حقوق الإنسان وتفعيل مبادئها في إطار الدولة الوطنية ، المعيار الأساسي لتقدير مدى احترام الدولة لحرية الإنسان ولحقوقه ، وتشكل الحقوق المدنية والسياسية لبنتها الأولى في ما تؤمنه من ظروف لتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية أي إقامة الحكم الصالح بوجهيه السياسي والاجتماعي . إلا إن هذه الحقوق تصطدم بعقبات وقيود سياسية ، مثل الأنظمة غير الديمقراطية والدول العربية ناقصة السيادة ، وسلطات سياسية قمعية. وعلى العموم فان المواطن العربي يعيش في أزمة وهذه الأزمة مرتبطة بحرية الوطن ، ففلسطين والعراق يرسخان تحت الاحتلال والدول العربية الأخرى تعاني من جور السلطان وتداخل المصالح الدولية والإقليمية التي تعيق تطور مفهوم الحرية وبالتالي تهمش الديمقراطية بكل أشكالها وهذا ينسحب على التنمية المستدامة في الوطن العربي . فالحريات العامة في الوطن العربي تعاني من التقييد مثل حرية الفكر، المعتقد، الأحزاب ، حرية التنظيم، مؤسسات المجتمع المدني ، حرية تكوين الجمعيات والنقابات ، والمشاركة ، أي إن الإنسان العربي

---

(٢٩) المصدر نفسه ص٢٥٨.

(٣٠) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ undp ص١٨-١٩.

ي بنـاء
تنمية. ثم
قراطيـة
مشـاكل

تـداخلها
يوعا هو
الحريات
معتقـد،
حـزاب
ي مـن
الخلـل
التـابع
ـستعمار
ة حقوق
الدولـة
وتشكل
راطيـة
إن هذه
العربية
يش في
لاحتلال
قليميـة
ينسحب
تعـاني
مجتمـع
لعربـي

خاصر فكريا وسياسيا واجتماعيا ويعاني من فاقة اقتصادية مع بعـض الاسـتثناءات
سيطة[٣١].

إن تردي الحرية في الوطن العربي يعود إلى عدة أسباب منها البنية القانونية،
الحرية مقيدة بالنصوص القانونية . إن الظاهرة التي تميز البناء التشريعي العربي في
علقه مع قضايا الحريات العامة وحقوق الإنسان هي الفجوة بين مختلف المسـتويات
التشريعية وبين المستويات التشريعية من ناحية وواقع الممارسات الفعلية مـن ناحيـة
خرى . فليس كل ما التزمت به الدول العربية دوليا في مجال حقوق الإنسـان يجـد
طبيقه على مستوى التشريع الداخلي ومستوى الممارسة ، ثم إن مـا تـنص عليـه
الدساتير العربية كضمانات لحريات المواطنين وحقوقهم الأساسية لا يجد تطبيقه فـي
مجال التشريع العادي ، أي هناك انتهاك لكل القواعد القانونية التي تقرها الدول العربية
في إطار دساتيرها . فليس هناك معنى من توقيع الدول العربية على الإعلان العـالمي
لحقوق الإنسان أو غيره من المواثيق الدولية المرتبطة بالحريـات العامـة والتنميـة
البشرية وحقوق الإنسان. يمكن البحث عن أحد أهم أسباب شيوع انتهـاك الحريـات
وحقوق الإنسان في الوطن العربي على مستوى التشريع والممارسة في طبيعة السلطة
السياسية وعلاقتها بالمجتمع في العالم العربي، لذلك لا بد من التعامـل مـع ظـاهرة
السلطة السياسية أولا بحيث يجري توزيعها وتداولها بشكل عادل وعلى أساس الفصل
بين السلطات لغرض إنهاء احتكار السلطة . إضافة إلى ذلك فان البنية السياسية تعـد
المحور الأساسي الثاني لتدهور الحرية في العالم العربي ، وتتجلى أزمة البنية السياسية
القائمة باجلى صورها في إستبداد السلطة التنفيذية لا سيما أجهزة الأمن، فـي الدولـة
التي عادة ما تختزل في الفرد راس السلطة مع التضييق الشديد على الحرية وما يرتبط
ذلك من فساد في الأداء والممارسة للسلطة السياسية وتبديد المال العام وبالتالي تدهور
التنمية بكل أبعادها وبشكل خاص مفهوم التنمية المستدامة[٣٢]. ويرتبط بالبنية السياسية
أزمة الشرعية وتدهور مركز الأحزاب السياسية والقمع السياسي والفكـري وتهمـيش
المجتمع المدني، وهذه الأمور تعرض الوطن العربي إلى التأثيرات الخارجية والمطالبة
بالإصلاح من الخارج ولذلك نرى إن الخيار الأمثل هو إجراء التغيـر مـن الـداخل
بقوى أمره القوى الاجتماعية والسياسية حاجة صاحبة المصلحة فيه. أمـا المحـور
الذي يؤشر تردي حال الحرية في العالم العربي، فهو البنى الاجتماعية والبيئـة
المحلية والإقليمية ، فالتنظيم المجتمعي في الدول العربية عمل بدور وأد الحرية فمـن
الأسرة إلى العشيرة إلى القبيلة كلها حلقات من سلسلة تختزل حرية المواطن العربـي

[٣١] تقرير الأمم المتحدة حول التنمية UN ٢٠٠٢d.
[٣٢] Commission on Microeconomics and Health ٢٠٠١

وبالتالي يضحى فاقدا للحرية تحت طائلة التسلط القسري[٣٣]. أما البيئة العالمية والإقليمية فانهما يلعبان دورا مؤثرا في إشكالية الحرية في البلدان العربية، فهناك ترابط بين العولمة والحرية وطبيعة النظام الدولي القائم ودور الدولة الوطنية حيث تقلص لصالح عولمته الوظيفة الدولية وبالتالي تهميش دور الدولة القومية والوطنية بسبب الضغوط الخارجية الناجمة عن التوازنات الدولية وتوزيع القوى، وما يرتبط بذلك من مفهوم الحرب على الإرهاب وتأثير ذلك على الحرية والبناء التنموي الإنساني في الدول العربية . إذن الوطن العربي والدولة العربية تعيش أزمة سياسية – اجتماعية – اقتصادية – أمنية مركبة تعكس بضلالها على مجمل التطور والتقدم في كل المستويات وبالتالي تأثير ذلك على روح التنمية المستدامة والبناء الديمقراطي وضمان حرية المواطن العربي لكي يعيش حياته كما ينبغي له إن يعيش أسوة بالعالم[٣٤]. لكن مسيرة التحديث في الوطن العربي قد أسفرت عن إنجازات ملحوظة في مجالات عدة التعليم، الصحة، إقامة البنى الأساسية للتعليم ولكن الدولة لم تف بطموحات الشعب في النماء والأمن والتحرر بمعايير القرن الحادي والعشرين، مع الفوارق بين بلد عربي وأخر في مستوى الأداء والتقدم. ففي منظور التنمية المستدامة لا يتمتع السواد الأعظم من العرب بالحالات الارقى من تطور البشرية وبشكل خاص على معياري المعرفة والحرية. ويتبدى القصور التنموي البشري الانساني في الوطن العربي أساسا في ضعف اكتساب قدرات البشرية، كالمعرفة الراقية وضعف التوظيف في النشاط البشري في الاقتصاد والسياسة والاجتماع، وتلك هي محور التنمية الإنسانية كعملية تغيير مجتمعي[٣٥]. واليوم نرى إن الدول العربية تعيش حالة ترقب ومخاض بين نظامين تاريخيين: الأول يعاني أزمة حادة بينما الثاني لم يولد بعد. ويسود نتيجة لذلك ترقب رهيب بين العرب ينفتح على بدائل مستقبلية شتى، بعضها كارثي وبعضها الأخر واعد(تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٤). فالدول العربية اليوم تمر بعجز تنموي يلازمه قسر وقهر في الداخل وتقهقر الإرادة العربية الموحدة على الصعيد الدولي وبالتالي حماية الحقوق العربية. فنتيجة لاختلال توزيع القوة، السلطة والثروة– يقاسي معظم أبناء الأمة العربية مظالم كبيرة قد تتحول، نتيجة للتضييق على الحرية، إلى غضب ويأس قد يلجئان بعضهم لإشكال من الاحتجاج العنيف. وقد تلجأ الحكومات العربية إلى زيادة الإنفاق على الأمن والقوة، مما يعطل عملية التنمية

---

(٣٣) ماهر هنائدة، مفهوم الحرية في الفكر الفلسفي العربي المعاصر، المستقبل العربي، بيروت ، أكتوبر ٢٠٠٢.

(٣٤) محمد جابر الأنصاري ، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٤.

(٣٥) UNICEF 2000 تقرير عن الخدمات الاجتماعية الأساسية.

ستدامة في المجتمع العربي. وان هذه الأوضاع قد تفضي إلى تداول قادم للسلطة
خذ مساراً قسرياً ومسلح وبالتالي خسارة إنسانية. لذا فان المستقبل يؤشر مزيدا من
إخفاق على ساحات التنمية الإنسانية المستدامة في الدول العربية. وان السبل الواجب
عتمادها لتلافي المأزق العربي هو الإصلاح في عموم المجتمع العربي على مستوى
سلطة وخارجها بالطرق الديمقراطية بهدف تعزيز الحريات والحقوق تمهيدا لتحقيق
حول سلمي للسلطة، فضلاً عن ذلك، فلابد من إعادة توزيع القوة في المجتمع العربي
ما يحقق العدالة النسبية والعمل على إقامة نظام حكم صالح يشكل أساساً متيناً لنهضة
عربية ولمشروع قومي حضاري أي مشروع الازدهار "الإنساني العربي". وقد لا
تحقق مشروع الازدهار العربي إلا إذا أجرينا تعديل أو تغيير في البنية السياسية
لمجتمعية في الوطن العربي، وان إجراء تغيير على البنية السياسية يعني إعادة
صلاح المؤسسات السياسية الديمقراطية، حيث يثير التفارق القائم بين الحرية
لديمقراطية في البلدان العربية(كما أشرنا إلى ذلك سابقاً) التساؤل عن الوسائل التي
ؤدي اتباعها إلى ضمان عدم تفريغ آليات الديمقراطية من مضمونها. ان ذلك يعني
خضع قيادات الحكم للاختيار الشعبي المباشر، والتأكيد على تأسيس الحكم الصالح
ي اصغر المستويات المحلية، تعميقا لممارسة الحكم الصالح في عموم الوطن
عربي، وباعتباره ساحة إعداد لقيادات الحكم مركزيا كما هو حاصل في النموذج
شعبي – المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية– في الجماهيرية الليبية العظمى. ولذلك
تطلب إصلاح جذري في بنية الحكم، ولاسيما مسالة تركيز السلطة واحتكارها من قبل
رئيس أو الجهاز التنفيذي وتهميش مؤسسات الدولة السياسية والإدارية وبالتالي عرقلة
طور المجتمع العربي، وتعطيل الحرية وبالتالي عرقلة التنمية المستدامة وحقوق
إنسان. ان العبء الكبير والأساسي لإجراء هذا التحول يقع على عاتق النخب في
مجتمع العربي وبشكل خاص النخب المناصرة للحرية والحكم الديمقراطي داخل
سلطة الحاكمة وخارجها، وملتزمة بقضية النهضة العربية على مستوى القطر الواحد.
وهذا الاتجاه لا يمكن إغفال المسؤولية التاريخية التي تقع على الدولة وقوى المجتمع
دنية ومؤسسات المجتمع المدني ومن ثم إصلاح نظام التمثيل النيابي وهذا يتحقق عبر
مساواة في المواطنة واعتماد مبدأ الديمقراطية التوافقية كأساس لتشكيل الحكومة مع
ضمان تطور أساليب الرقابة الشعبية والقانونية على أعمال الحكومة والنواب[٣٦]. إن
كل هذه الموجبات تهيأ أرضية مناسبة لتطور قواعد العمل في منظومة حقوق الإنسان
عربي وتصحيح مسار التنمية المستدامة في الوطن العربي والأخيرة تتحقق عبر
ضمان اكتساب قدرات البشرية الأساسية، بالتركيز على اكتساب المعرفة مدى الحياة

[٣٦] Keane, John, civil society, old challeages, New Visions, polity press, Cambridge ١٩٩٨.

وتأسيس نسق الحوافز المجتمعي والعقلية المؤازرين لتلك التحولات الواجب تحقيقها في البلدان العربية. لاسيما وان العوامل الحاكمة بالتنمية المستدامة في هذا القرن سنجدها تتألف من خمسة عوامل أساسية:

أولهما: تحديات التنمية في الألفية الثالثة التي من بينها الزيادة المطردة في سكان العالم كذلك الوطن العربي بحيث لا تتناسب والنمو الاقتصادي في تلك الدول، وسرعة الإيقاع التقني والقدرة على مجاراته واستيعابه، وتلوث البيئة، ونضوب الموارد، وتحديات حقوق الإنسان والحرية.

ثانيهما: الموارد المتاحة في الوطن العربي وهيكلة توزيعها وطرق استخدامها.

ثالثاً: الأمن الوطني والقطري للدول العربية الذي اصبح ينهب كل الثروات والقدرات البشرية.

رابعاً: حقوق الإنسان وضماناتها القانونية والدستورية والسياسية.

خامساً: إعداد القوى البشرية التي تقوم على رؤيتين تكوين العقل وتنميته.

ولما كانت التنمية المستدامة تستمد دوافعها الإنسانية من الحق في الحياة، فان الرغبة في استمرار الحياة تقود إلى الاهتمام بالنفس(الاحتياجات الإنسانية) وكذلك بالمعرفة والاهتمام بشؤون الأخرين كالأسرة ، والجوار، والصداقة، والعشيرة ومن ثم الأمة والدولة. وتؤثر المعارف على التوازن بين القيم والغرائز، أي بين الأصالة والمعاصرة، مما يشكل السلوك الإنساني الذي يتحكم في استمرار التنمية المستدامه أو توقفها ببعديها الاجتماعي(مدخلات نفسية) والمادي(مدخلات مادية). ويبدو أن هناك توازناً بين المدخلات النفسية والنوازع والغرائز، مما يؤثر في الإحساس بالأمن مما يدفع إلى استمرار النمو والتنمية أو التوقف وتدهور التنمية، وبما إن المواطن العربي يبقى يعيش عدم الشعور بالأمن مما يعرقل سلوكه الإنساني فضلاً عن الإحباط الدائم والذي رافق الشخصية القومية العربية، من هنا وإضافة إلى ما اشرنا إليه سابقا، فان التنمية المستدامه في الوطن العربي ستبقى محكومة بقيود ومعرقلات لا تدفع بالاتجاه الصحيح للأحداث وبهذا فان دورة الحياة تصبح غير مكتملة وبدوره سيؤثر حتماً على الحرية وحقوق الإنسان وبناء المجتمع الديمقراطي الذي يقوم على كفاية بالإنتاج وعدالة بالتوزيع وتوازن المصالح والحقوق والواجبات.

وأخيراً فان حقوق الإنسان تلعب دوراً كبيراً في أحداث التوازن النفسي والأمني للإنسان العربي، بين الأصالة والمعاصرة من خلال الحوار وتوازن المصالح وتوطيد أركان حقوق الإنسان ومن ثم استدامة التنمية.

التفاوض ادارة وسياسة

الاستاذ المساعد الدكتور

ثامر كامل محمد الخزرجي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المقدمة

تعتبر المفاوضات " Negotiation " من المواضيع الواسعة والمهمة في الحياة المعاصرة، سواء كانت على مستوى الافراد ام المنظمات. حيث تكاد تلازم اغلب النشاطات التي يقوم بها الافراد خلال حياتهم اليومية، او تقوم بها المنظمات خلال مسيرتها، حتى اطلق بعض الكتاب[1] تسمية عصر التفاوض " The Age of Negotiation" على هذه المرحلة.

وقد اصبح الانسان المعاصر، ومن حين لاخر، يشعر بالحاجة الملحة الى الالمام بقوانين واصول واساليب التفاوض، واستخدام افضل ما لديه من مهارات لحل الازمات والمشاكل التي تواجهه تجاه الاخرين (افراداً ومنظمات ودول). وحيث ان المفاوضات تشكل من الالتقاء بين طرفين او اكثر، فأن الهدف منها هو الوصول الى اتفاق يتحرك كل طرف من خلاله نحو تحقيق نتيجة تعتبر جيدة وتخدم مصالحهما المشتركة " Their Joint Interest" [2].

ان توفير المتفاوضين الاكفاء عن طريق تعلم المهارات التفاوضية من شأنه ان يساعد على حل ومعالجة العديد من مشكلات الافراد والمنظمات والدول على اساس تفاوضي، وذلك بنهج طريق المفاوضة المؤدية الى اتفاق هذه الاطراف على اسلوب يمكن بمستبعد نشوء حالة التعارض "Conflict" .

ولعل من اسباب البحث عن النظرية في المفاوضات هو كي تخبرنا عن كيفية التصرف والعمل كما ينبغي من خلال القواعد والمنهجيات والنظم التي توطر عملية

---

[1] William I. Zartman, and Maureen R. Berman, The Practical Negotiator, New Haven, U.S.A, Yale University Press, ١٩٨٢, P.١٢

[2] الخريق ناجي جواد، عباس غالي ابو التمن، التفاوض مهارة واستراتيج، بغداد ١٩٩١، ص١٤